وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول: المانجمنت العمومي الحديث كدعامة أساسية للتنمية المحلية وإصلاح الإدارة المحلية

مداخلة بعنوان:

دور المخططات البلدية للتنمية (PCD) في التنمية المحلية

ضمن المحور الثالث: المخططات القطاعية والبلدية ودورها في التنمية المحلية.

من إعداد:

بخوش عبد الرحمان

طالب دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abd961124@gmail.com

0699237189

د. موسى كاسحي

أستاذ محاضر –أ-جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

mkassehi@yahoo.fr

0795964094

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام المخططات البلدية للتنمية (PCD) في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر هذه المخططات من وسائل تكريس اللامركزية في التخطيط، تشجع الأفراد على المشاركة الفعالة، من خلال إبداء الرأي واقتراح المشاريع التنموية التي يرونها مناسبة للبلدية، وهذا عن طريق ممثليهم في المجالس البلدية، كما تمثل المخططات البلدية للتنمية (PCD) مصدر تمويل مستمر للتنمية المحلية، إلى جانب المساهمة في تقليل الفوارق بين المناطق والبلديات، ودعم وتطوير القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وغيرها، وفتح المجال أمام البلديات الفقيرة على مواكبة التطور الحاصل على المستوى الوطني.

الكلمات المفتاحية: المخططات البلدية للتنمية (PCD)، التنمية المحلية، البلدية.

Abstract:

This study aims to find out the extent to which municipal development plans (PCD) contribute to achieving local development, as these plans are considered a means of decentralization in planning, encouraging individuals to actively participate, by expressing opinions and proposing development projects that they deem appropriate for the municipality, and this is through Their representatives in municipal councils, and municipal development plans (PCD) represent a continuous source of funding for local development, in addition to contributing to reducing the differences between regions and municipalities, supporting and developing economic sectors such as agriculture, industry, and others, and opening the way for poor municipalities to keep pace with development at the national level.

Keywords: municipal plans for development (PCD), local development, municipality.

المقدمة:

تعتبر التنمية المحلية عاملًا مهمًا في تحقيق التنمية الشاملة، ولهذا كان يجب على الدول وضع سياسات فعالة من أجل الوصول إلى هذه الغاية، وهذا من خلال التركيز على تنمية الوحدات القاعدية للوصول إلى تنميةٍ شاملةٍ، والجزائر من الدول التي سعت إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال عدة برامج، ومن أهم تلك البرامج التي تتبنى اللاّمركزية في التسيير والتخطيط ما عرف بالمخططات البلدية، والتي تعتبر أداةً فعالةً لدعم جهود التنمية المحلية، وتحسين الخدمة العمومية، وتشجيع التضامن المحلي، وتفتح المجال أمام المواطنين وأفراد المجتمع المحلي في إبداء وجهات نظرهم، في قضايا التنمية في المجتمع المحلي.

أ) إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه المخططات البلدية في تحقيق التنمية المنشودة، ويمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم المخططات البلدية للتنمية (PCD) في دعم جهود التنمية المحلية؟

ب) أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون التنمية المحلية الشغل الشاغل لصناع القرار، بل وحتى الاقتصادين، فهي حجر الزاوية في مسار التنمية الشاملة، وترتكز التنمية المحلية على اللاّمركزية في التخطيط واتخاذ القرارات التنموية، ومن أبرز مظاهر اللامركزية هي المخططات البلدية للتنمية (PCD).

ج) هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: الإطار العام للمخططات البلدية للتنمية (PCD).
- المحور الثاني: مضمون التنمية المحلية.
- المحور الثالث: دور المخططات البلدية للتنمية (PCD) في التنمية المحلية.

المحور الأول: الإطار العام للمخططات البلدية للتنمية(PCD)

أولا: تعريف المخططات البلدية للتنمية(PCD):

البلدية حسب قانون الجماعات الإقليمية هي "القاعدة الإقليمية للاّمركزية، ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، ولكونها الأقرب للمواطنين والأعلّم باحتجاجاتهم والأقدر على تحقيق طموحاتهم التنموية، فقد أوكلت مهمة إعداد البرامج التنموية المخصصة للبلدية، وهذا ما يعرف بالمخططات البلدية لتنمية (PCD).

تعرف المخططات البلدية لتنمية (PCD) على أنها "مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، ودعم القاعدة الاقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية، وتجهيزات الإنجاز"[1]، تم اقراره بموجب "المرسوم التنفيذي 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973 والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية"[2].

فالمخططات البلدية لتنمية (PCD) إذن هي مشاركة البلدية كونها تمثل الهيئة القاعدية الأقرب إلى المواطن في وضع المخططات التنموية، واقتراح المشاريع التنموية وفقا للبرامج الوطنية.

ثانيا: أهداف المخططات البلدية للتنمية(PCD)

هناك العديد من الأهداف نذكر من بينها[3]:

- تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع خاصة الريفية منها من خلال فك العزلة، وبناء المرافق العامة والهياكل القاعدية من مياه وطرق ومدارس وغيرها.
- تكريس اللامركزية في التسيير لتدارك النقص الحاصل في برامج التنمية المحلية المركزية.
- تفعيل وتشجيع المبادرات المحلية التي تكون أكثر فعالية في إعطاء الحلول المناسبة للمشاكل المعيشية.
- إحداث توازن بين القطاعات والمناطق ولاستثمارات.
- استغلال الطاقات والإمكانات المحلية والاستفادة منها.
- مواجهة مشكل النزوح الريفي ومشاكل المدن.

ثالثا: كيفية إعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية(PCD):

---

[1] ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، تصدر عن جامعة باتنة 1، باتنة-الجزائر، العدد: 9، 2016، ص: 228.

[2] نور الدين حاروش ورفيقة حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر، العدد: 2، 2021، ص: 497.

[3] ليندة أونيسي، مرجع سابق، ص: 230.

يمر المخطط البلدي بمرحلتين أساسيتين الأولى على المستوى المحلي والمرحلة الثانية على المستوى المركزي على النحو التالي[1]:

1) **مرحلة إعداد المخططات البلدية للتنمية(PCD) على المستوى المحلي:**

في نهاية كل سنة تقوم كل بلدية باقتراح مجموعة من المشاريع التنموية، عن طريق مداولات المجلس الشعبي البلدي، من أجل تنفيذها وفقا لعمليات التجهيز والاستثمار المسطرة ضمن قطاعات معينة، وتسجل في وثيقة تسمى مدونة البلدية.

وفي مرحلة ثانية تقوم المصلحة التقنية للبلدية بإعداد بطاقة تقنية تدون فيها طبيعة المشاريع وجميع المعلومات المتعلقة به، ثم ترسل إلى المديرية المختصة بالبرمجة بعد مرورها على الدائرة كوسيط، ودراسة المقترحات وتعديلها إن اقتضى الأمر.

وفي مرحلة أخرى على مستوى الولاية يتم دراسة المشاريع على مستوى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية، حيث تتناقش الملفات ثم ترسل للمديريات حسب اختصاصها، على أن يتم عقد اجتماع للمجلس التنفيذي للولاية، يشارك فيه الكتابة العامة للولاية وممثلي المديريات وممثلي الدوائر والبلديات، حيث يتم النظر في مقترحات البلدية ومناقشة مضمونها حسب برنامج الولاية.

تكون المرحلة الثانية على المستوى المركزي والذي يتولى دراستها والمصادقة عليها بالقبول مباشرة أو بعد اقتراح التعديلات الحكومية اللازمة.

2) **مرحلة إعداد المخططات البلدية للتنمية(PCD) على المستوى المركزي:**

تكون هذه المرحلة على مستوى المركزي، حيث ترسل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية_جميع المقترحات النهائية إلى المديرية العامة للميزانية، ثم تناقش المقترحات على مستوى لجنة التحكيم التاي يرأسها الوزير الأول ويحضرها كامل الوزارات والمديريات وبعض رؤساء الدوائر، ويتم مناقشة المواضيع من حيث أهدافها وغلافها المالي، ثم يخصص لكل ولاية غلاف مالي للبرامج المقترحة يسمى "تصريح البرنامج النهائي" أو "مقرر البرنامج" يرسل هذا المقرر إلى كل ولاية، لتعد بعد ذلك كل ولاية "مدونة الولاية".

ومن ثم تجتمع مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية مع ممثلي البلديات لإعادة التحكيم، وذلك لتكيف المقررات مع المقترحات الأولية لكل بلدية، وتقوم بعد ذلك بإعادة مقرر التسجيل الخاص بكل بلدية يسمى " ترخيص البرامج.

---

[1] شامي ياسين، النظام الإجرائي لتحضير المخططات البلدية للتنمية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل-الجزائر، العدد: 5، 2019، ص:122.

ثم تختم المراحل بتسجيل المشاريع في بطاقة فنية دقيقة تعدها البلدية وترسلها إلى الولاية بغرض المعاينة من قبل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية لتسجيلها في ميزانية التجهيز العمومي، وبعد المصادقة يصبح المخطط البلدي معدا قابلا للتنفيذ.

رابعا: مجالات المخططات البلدية.

تشمل المخططات البلدية المجالات التالية[1]:

1) **قطاع المنشآت الاقتصادية:** من أهم المجالات التي تشملها المخططات البلدية، وتضم الطرق، والبريد والمواصلات والنقل.
2) **قطاع الهياكل الاجتماعية والثقافية:** وتشمل كل ما من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها ودعم البرامج الثقافية وإنجاز قاعات العلاج وصيانتها.
3) **قطاع الثقافة والترفيه:** وتشمل كل البرامج التي تهدف إلى إنجاز الهياكل الثقافية والرياضية وغيرها والمحافظة عليها.
4) **قطاع الري والفلاحة:** وتتعلق بالمشايع المتعلقة بدعم الريف وإنشاء المساحات الخضراء وحماية التربة والمنشآت المائة الصغيرة.
5) **قطاع التعليم:** وتشمل انجاز مؤسسات التعليم الأساسي، وإصلاح المدارس والتجهيزات المدرسية.
6) **قطاع الصناعة:** من خلال تسجيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المخطط البلدي للتنمية.

المحور الثاني: التنمية المحلية في الجزائر.

أولا: ماهية التنمية المحلية.

1) تعريف التنمية المحلية:

هناك العديد من التعاريف التي تناولت التنمية المحلية، منها ما كان ثمرة جهود الهيئات والمؤتمرات الدولية ومنها ما هو جهد فردي، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

❖ عرفتها الأمم المتحدة سنة: 1963بأنها: "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي.[2]

---

[1] عادل أنزارن وانتصار عربوات، دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الغذائي، جامعة باتنة1- الجزائر، العدد: 6، 2018، ص: 68.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية، من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، دون رقم طبعة، 2006، ص: 33.

❖ التنمية المحلية هي: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[1].

❖ كما عرفت على أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[2].

2) أهداف التنمية المحلية:

من بين أهداف التنمية المحلية نذكر[3]:

- تطوير عناصر البنية التحتية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث تعد أعمدة تطوير المجتمعات المحلية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من اللامبالاة إلى المشاركة.
- تنشيط الاقتصاد المحلي المنتج للثروة وتشجيع الاستثمار.
- تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري عن طريق توحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية الجهوية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساهم في الحد من الفقر والتهميش، وترفع من المستويات المعيشية للسكان المحليين.
- تنمية قدرات المواطنين على ادراكهم وتفهمهم لمشاكلهم، والتحديات التي تواجههم، وتعبئة الإمكانيات لمواجهة هذه المشاكل.
- تحقيق كفاءة الإدارة الإقليمية في تقديم الخدمة العمومية.

3) مجالات التنمية المحلية.

الجانب الاقتصادي: أهم جانب في التنمية المحلية ويعني الاهتمام بالقطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، والذي يسمح لها بالنهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2001، ص: 13.

[2] الصادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة البليدة-الجزائر، العدد: 1، 2020، ص151.

[3] بن عامر زبير، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية عين تسرة برج بوعريريج للفترة 2014-2019، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف-الجزائر، العدد: 2، 2020.

الجانب الاجتماعي: حيث يركز على حق السكان المحليين في العيش في بيئة نظيفة وصحية تسمح له بالقيام بجميع الأنشطة، مع ضمان حقه في الموارد الطبيعية المحلية، والخدمات البيئية والاجتماعية وحقه في الاستثمار في الخدمات الأساسية التي تخدمه مثل: المأوى، والمطعم، والملبس، والهواء وغيرها من الاحتياجات، فضلا عن الاحتياجات الكمالية لرفع مستوى معيشته وكل هذا بدون تقليل فرص الأجيال اللاحقة.

الجانب البيئي: ويتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال تسخير أفراد المجتمع المحلي في خدمتها وحمايتها، والحد من تلوثها والحفاظ على مواردها والحد من كل أشكال الاستنزاف، بما يمكّن البيئة المحلية من توفير نفس الفرص للأجيال الحالية والمستقبلية.

الجانب السياسي: ويهدف إلى تطوير النظام السياسي الحالي للبلد، على أساس أن بُعد التنمية السياسية يمثل استجابة النظام لتحديات البناء القومي والعرقي، والمشاركة وتوزيع الأدوار، وحق السكان في اختيار النخبة الحاكمة أو أعضاء البرلمان والتشريع والمجالس المحلية.

الجانب الإداري: ويشمل تحسين كفاءة الإدارة المحلية، من خلال العمل على تخفيف عبء الأجهزة المركزية للتخلص من المشاكل البيروقراطية، وذلك فقط في وجود خطط وبرامج للتنمية المحلية التي يقترحها القادة التنفيذيون المسؤولون عن الإعداد والتنفيذ والمتابعة.

الجانب الثقافي: هذا الجانب مهم للغاية لأنه يتضمن الاستفادة من الخصائص الثقافية للمنطقة، ويمكن للثقافة المحلية أن تعزز تنمية السياحة من خلال إبراز خصائص المنطقة، ومحاولة الترويج لها في الأسواق الأخرى، وبالتالي الحصول على وظائف جديدة، كما تمكن من توفير مصادر تمويل جديدة للمنطقة.

ثانيا: مسار وبرامج التنمية المحلية في الجزائر:

1) مسار التنمية المحلية في الجزائر.

مرت التنمية المحلية بالجزائر بمرحلتين مختلفتين تماشيا مع التغيرات والاصلاحات التي حدثت في الاقتصاد الوطني وعليه نميز بين مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط 1967-1989:

في هذه المرحلة كانت الجزائر تعتمد على سياسة التخطيط وتبني الذهب الاشتراكي، وقد باشرت الجزائر بتطبيق مجموعة من المخططات ذات البعد الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد والمتمثلة في: المخطط الثلاثي: 1967-1969، المخطط الرباعي: 1970-1973، المخطط الخماسي الأول: 1980-1987، المخطط الخماسي الثاني: 1987-1989.

تعمل هذه المخططات على تنمية القطاعات الاقتصادية والتي تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية الثلاثة حيث قسمت إلى:

- **القطاع المنتج:** ويشمل الزراعة والصيد البحري والمحروقات والصناعة التحويلية والطاقة والمناجم والاشغال العمومية، كان يعتبر القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **قطاع الخدمات:** أعطت المخططات لقطاع الخدمات عناية أقل من بقية القطاعات لأنه حلقة وصل بين الإنتاج والتداول.
- **قطاع البنية الاساسية:** يندرج ضمن هذا القطاع شبكة النقل والمناطق الصناعية والسكن والتهيئة العمرانية والتربية والصحة والثقافة والرياضة.

المرحلة الثانية: مرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990.

بعد تخلي الجزائر التوجه الاشتراكي وتبني الاقتصاد الحر باشرت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي واكبت الظروف الاقتصادية الصعبة المتمثلة في المديونية الخارجية وقبول شروط صندوق النقد، فقد شرعت في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في: البرامج العادي: بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج، برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004: رصد له مبلغ مالي قدر ب: 525 مليار دج منها 114 مليار للتنمية المحلية، برنامج دعم النمو: 2005-2009: يبلغ حجم الاستثمار 9000مليار دج منها 1908.5 للبرامج المحلية، وأخيرا ظهر ما يعرف بتنمية مناطق الظل التي قدرت اعتماداتها المالية تقريبا ب: 184مليار دج[2].

2) برامج التنمية المحلية في الجزائر.

---

[1] أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية-الجزائر، العدد: 4، ص:9.

[2] بوعيشاوي مراد، واقع تمويل وإعداد الميزانيات للجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات تنمية مناطق الظل، مجلة العمل والتنظيم، تصدر عن جامعة معسكر-الجزائر، العدد: 2ن 2021، ص: 14.

تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية ونفصلها كما يلي[1]:

أ) برامج التجهيز: حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/82، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والآخر قطاعي على مستوى الولاية.

- البرنامج البلدي للتنمية (PCD): هو عبارة عن مخطط شامل في التنمية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعما للقاعدة الاقتصادية، ويشمل محتوى هذا المخطط عدة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، إضافة إلى التجهيزات الفلاحية والقاعدية، تجهيزات الانجاز، والتجهيزات التجارية.
- البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية (PSD): هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها، والمخطط القطاعي للولاية يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية.

ب) البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: هي برامج تنموية جاءت في إطار الإصلاحات المتخذة من طرف الدولة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، والتي مست كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذه البرامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها، فبفضل تطور السوق البترولية الدولية، استفادت الجزائر من ظرف مالي مناسب تميز بفائض في التوازنات المالية الخارجية، وكذا انخفاض خدمة المديونية إلى أقل من 19 % مما ساعدها على تسطير هذه البرامج الجديدة، وأهم هذه البرامج: برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الصناديق الخاصة.

3) برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004): وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد إلى 4 سنوات، أي يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار، منها 114 مليار دينار للتنمية المحلية، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري، والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى التكفل بالجوانب البيئية للتنمية.

4) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة (2001-2004) وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد، لاسيما شبكات النقل، والأشغال

---

[1] محمد بوهلال والطيب الوافي، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000-2017، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة تبسة-الجزائر، العدد: 1، 2019، ص: 438.

العمومية، والري والفلاحة والتنمية الريفية. يغطي هذا البرنامج الفترة (2005-2009) ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار خصص منه 1908.5 مليار دينار للبرامج المحلية.

5) الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، أهمها الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الذي يشمل 13 ولاية تضم 258 بلدية، بالإضافة إلى برنامج ولايات الهضاب العليا الذي يضم 19 ولاية.

المحور الثالث: الدور التنموي للمخططات البلدية للتنمية (PCD).

1) إيجابيات المخططات البلدية للتنمية(PCD):

تلعب المخططات البلدية دورًا فعالًا في التنمية المحلية من خلال ما يلي:

أ) تفعيل المشاركة الشعبية:

من أهم متطلبات التنمية المحلية مساهمة أفراد المجتمع المحلي في دعم جهود التنمية، من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية على المستوى المحلي، وتوحيد جهود الجميع قصد تحقيق التقدم، ويمكن للمخططات البلدية المساهمة في هذا الاتجاه من خلال فتح المجال لأفراد المجتمع لاقتراح المشاريع التنمية التي يمكنها تغيير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع، لأنهم أعلم بمشاكل المجتمع وتطلعاته.

ب) توفير التمويل اللازم:

تحاول الكثير من البلديات مواكبة التطور الحاصل على المستوى الوطني اقتصاديًا واجتماعيًا، ولكنها تصطدم بمشكل قلة الموارد المالية المتاحة، فتحتاج إلى مصدر تمويل خارجي، فبعد اقتراح البلدية للمخططات والمشاريع التنموية والنقائص التي يعاني منها المجتمع المحلي، والموافقة عليها من طرف الولاية تمنح البلدية الاعتمادات المالية التي تحتاجها لإقامة المشاريع التنموية وبالتالي فهي تحصل على مصدر تمويل يحرك عجلة الاقتصاد المحلي وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.

ج) تقليل الفوارق الاجتماعية.

من أبرز أهداف التنمية المحلية التقليل من الفوارق الاجتماعية بين المناطق والبلديات، فالبلدية التي ليس لها مداخيل، لا ين أن تحدث تنمية محلية، بخلاف البلديات التي لها مداخيل يمكنها تميل المشاريع المحلية دون اللجوء إلى مصدر خارجي للتمويل.

د) تحرك عجلة الاقتصاد:

يمكن للمخططات البلدية المساهمة في جهود التنمية المحلية بالنظر إلى المجالات التي تشملها المخططات البلدية فنجد أن أغلبها مجالات اقتصادية مثل الهياكل القاعدية والطرق والمواصلات كلها تسهم في تنشط الاقتصاد، إلى الجانب القطاع الصناعي من خلال تسجيل الصناعات الصغيرة، أيضًا القطاع الفلاحي من خلال توفير المساه وحماية التربة ونتيجة ذلك تحقيق التنمية المحلية.

2) سلبيات المخططات البلدية للتنمية(PCD):

يمكن تلخيص أبرز سلبيات المخططات البلدية فيما يلي[1]:

أ) سوء التقدير للاحتياجات المحلية والعجز في تحديد الأولويات وغياب المناقشة والإجماع عند اختيار المشاريع لأنه بعد طرح انشغالات المجلس الشعبي البلدي.

---

[1] عادل أنزارن وانتصار عريوات، مرجع سابق، ص: 71.

ب) ضعف الموارد البشرية وعدم قدرتها على تجسيد المخططات البلدية أو اقتراح مشاريع ناجحة.

ج) حصر مجالات المخططات البلدية للتنمية في مخططات صيانة لبعض المشاريع مثل الطرق، الصرف الصحي .....الخ.

د) ضعف الاعتمادات المالية المقدمة لإنجاز البرامج وعدم تطابقها مع متغيرات السوق والفساد الإداري والسياسي.

ه) التركيز دائما على مركز البلدية دون النظر للنواحي الأخرى للبلدية والتي تعيش معظمها في عزلة وهذا يتناقض مع منطق المخططات البلدية للتنمية.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق يمكن أن نسجل النتائج التالية:

1) المخططات البلدية للتنمية (PCD) هي مجوعة من المشاريع المقترحة التي تقترحها البلدية من أجل وتشجيع التنمية المحلية.

2) تتعلق المخططات البلدية للتنمية بالقطاعات الحيوية وتشمل جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

3) التنمية المحلية تعني تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لتحسين المستويات المعيشية التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.

4) تسهم المخططات البلدية للتنمية (PCD) في التنمية المحلية من خلال تقليل الفوارق الاجتماعية وتنشيط الاقتصاد وتوفير التمويل.

5) من أبرز سلبيات المخططات البلدية سوء التقدير للاحتياجات المحلية وغياب المناقشة والإجماع والتركيز دائما على مركز البلدية دون النظر للنواحي الأخرى للبلدية.

قائمة المراجع:

1) أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية-الجزائر، العدد: 4، ص:9.

2) بن عامر زبير، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية عين تسرة برج بوعريريج للفترة 2014-2019، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف-الجزائر، العدد: 2، 2020.

3) بوعيشاوي مراد، واقع تمويل وإعداد الميزانيات للجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات تنمية مناطق الظل، مجلة العمل والتنظيم، تصدر عن جامعة معسكر-الجزائر، العدد: 2ن 2021، ص: 14.

4) شامي ياسين، النظام الإجرائي لتحضير المخططات البلدية للتنمية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل-الجزائر، العدد: 5، 2019، ص:122.

5) الصادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة البليدة-الجزائر، العدد: 1، 2020، ص151.

6) عادل أنزارن وانتصار عريوات، دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الغذائي، جامعة باتنة1-الجزائر، العدد: 6، 2018

7) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2001، ص: 13.

8) ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، تصدر عن جامعة باتنة 1، باتنة-الجزائر، العدد: 9، 2016، ص: 228.

9) محمد بوهلال والطيب الوافي، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000-2017، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة تبسة-الجزائر، العدد: 1، 2019، ص: 438.

10) محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية، من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2006، ص: 33.

11) نور الدين حاروش ورفيقة حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر، العدد: 2، 2021، ص: 497.